

218487 - تخريج حديث : (لَكِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُحْفِيَ شَارِبِي وَأُعْفِيَ لِحَيْتِي) .

السؤال

أَسْأَلُ عَنْ الْحَدِيثِ التَّالِي : وَهُوَ أَنَّ قَوْمًا جَاءُوا مِنْ فَارَسٍ حَلِيقِي اللَّحَى ، مَوْفِرِي الشَّارِبِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَنْ أَمَرَكُمْ بِهَذَا ؟) ، قَالُوا أَمَرَنَا رَبُّنَا ، قَالَ : (وَلَكِنْ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُحْلِقَ شَارِبِي ، وَأَوْفِرَ لِحَيْتِي) ، هَلْ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

قال ابن سعد في " الطبقات الكبرى " (1 / 347) :

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : " جَاءَ مَجُوسِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُعْفِيَ شَارِبُهُ وَأُحْفِيَ لِحَيْتُهُ فَقَالَ : (مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا ؟) ، قَالَ: رَبِّي ، قَالَ : (لَكِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُحْفِيَ شَارِبِي وَأُعْفِيَ لِحَيْتِي) .

وهذا إسناد مرسل صحيح .

وقال ابن أبي شيبة في " المصنف " (7 / 346) :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ ، قَالَ : " كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَامَ : أَنِّي نُبِئْتُ أَنَّ رَجُلًا يَقُولُ شَيْئًا لَا أَدْرِي مَا هُوَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ فَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَكُنْ مِنَ النَّاسِ فِي شَيْءٍ ، وَإِلَّا فَلْيُؤَاعِدْنِي مَوْعِدًا أَلْقَاهُ بِهِ ، قَالَ: فَأَرْسَلْتُ بَاذَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلَيْنِ حَالِقِي لِحَاهُمَا ، مُرْسِلِي شَوَارِبِهِمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَا يَحْمِلُكُمَا عَلَى هَذَا ؟) ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: يَأْمُرُنَا بِهِ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَكِنَّا نُخَالِفُ سُنَّتَكُمْ ، نَجْزُ هَذَا وَنُرْسِلُ هَذَا) .

وهذا أيضا مرسل صحيح الإسناد ، وعبد الله بن شداد تابعي كبير .

وقال الطبري في " تاريخه " (2 / 654) :

حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا سلمة ، عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب .. فذكر الحديث ، وفيه : " ودخلا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حلقا لِحَاهُمَا ، وَأُغْفِيَ شَوَارِبُهُمَا ، فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ : (وَتِلْكَمَا مَنْ أَمَرَكَمَا بِهَذَا ؟) ، قَالَا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا - يَعْنِيَانِ كِسْرَى - ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحَيْتِي وَقَصْرِ شَارِبِي) .

وهذا مرسل أيضا ، ولكن إسناده واه ، ابن حميد كذبه ابن خراش وأبو زرعة الرازي ، وقال النسائي: ليس بثقة .

"میزان الاعتدال" (3/ 530) .

وقد رواه أبو نعيم في "دلائل النبوة" (ص 350) عن ابن إسحاق قال : ... فذكر الحديث ، وفيه : وَقَدْ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ حَلَقًا لِحَاهُمَا وَأَعْفَىا شَوَارِبَهُمَا ، فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا ، وَقَالَ: وَلَيْكُمَا مَنْ أَمْرُكُمَا بِهِذَا؟ قَالَا: أَمَرْنَا بِهِذَا رَبُّنَا يَعْنِيَانِ كِسْرَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحْيَتِي وَقَصْرِ شَارِبِي) وقال الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (592) : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبَانَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ : " أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْعَجَمِ الْمَسْجِدَ وَقَدْ وَفَّرَ شَارِبُهُ وَجَزَّ لِحْيَتُهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا ؟) ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا بِهِذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُوفِّرَ لِحْيَتِي وَأُحْفِيَ شَارِبِي) . وعبد العزيز بن أبان متهم ، قال يحيى: كذاب خبيث ، حدث بأحاديث موضوعة . وقال أحمد : لا يكتب حديثه ، وقال البخاري: تركوه . "میزان الاعتدال" (2/ 622) .

وقال ابن بشران في "أمالیه" (128) : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ الْأَنْصَارِيُّ الْأَبْزَارِيُّ بِالْكُوفَةِ ، قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ الْأُبَيْسِيُّ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، ثنا عِصْمَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : " دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجُوسِيٌّ قَدْ حَلَقَ لِحْيَتَهُ وَأَعْفَى شَارِبَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَيْحَكَ ، مَنْ أَمَرَكَ بِهِذَا ؟) ، قَالَ: أَمَرَنِي بِهِ كِسْرَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَكِنِّي أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ أُعْفِيَ لِحْيَتِي، وَأَنْ أُحْفِيَ شَارِبِي) . وعصمة بن محمد متهم أيضا ، قال يحيى: كذاب ، يضع الحديث ، وقال العقيلي: حدث بالبواطيل عن الثقات ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . "میزان الاعتدال" (3/ 68) .

والحاصل :

أن الحديث إنما يصح مرسلا .

وقد حسنه الشيخ الألباني رحمه الله في "تخريج فقه السيرة" (ص359) ، فلعله باعتبار تعدد طرقه ، وصحة إرساله من طريقين .

وقد ذكره غير واحد من أهل العلم في مصنفاتهم ، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير وغيرهما . أما حكم حلق الحية : فحرام ؛ والواجب توفيرها وإعفاؤها .

وينظر جواب السؤال رقم : (1189) ، (177699) .

والله تعالى أعلم .